



قاعدة المعطيات الخاصة ببرامج، التزامات وتعهدات السادة الوزراء خلال
جلسات الأسئلة الشفهية
دورة أبريل 2012

ر.ت	الجلسة	القطاع الحكومي	موضوع السؤال	جواب الوزير الذي يتضمن برنامجا، التزاما أو تعهدا
01	الجلسة الأولى / 17 أبريل 2012	الصحة	السياسة الصحية	<p>أكد السيد الوزير على أن البرنامج الحكومي الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان بخصوص قطاع الصحة انطلق من ضرورة وضع أهداف واقعية وطموحة وقابلة للتحقيق في أفق 2016، منها على الخصوص:</p> <ol style="list-style-type: none">1. تعزيز ثقة المواطن المغربي في منظومته الصحية في ظل مقاربة حقوقية وفي إطار تشاركي مع كل المتدخلين من خلال مناظرة وطنية؛2. تجويد القطاع بتحسين الاستقبال وتوفير الخدمات الصحية بشكل عادل، يضمن الولوج المتكافئ إلى الخدمات الصحية الأساسية وخاصة في الولادة والمستعجلات؛3. جعل الأدوية الأساسية في متناول الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، من خلال وضع سياسة دوائية تهدف إلى توفير الأدوية بجودة عالية وبتسعيرة عادلة، وإعادة النظر في مسلسل الشراء العمومي للأدوية والمستلزمات الطبية وتحسين طرق تدبير الأدوية بالمستشفيات العمومية؛



<p>4. توفير خدمات القرب في المجال الصحي والمتمثلة في الرعاية الأولية عبر تدعيم شبكة العلاجات الأساسية خاصة بالوسط القروي، مع الاعتماد على الوحدات الطبية المتنقلة وتكثيف العمل بالقوافل الطبية المتخصصة بالمناطق النائية، كما ستعمل الوزارة ولأول مرة على اقتناء مستشفيات متنقلين بجميع التخصصات والتجهيزات الطبية والأدوية، واللذين سيجولان كل مناطق المملكة، خاصة منها المناطق وعرة الولوج؛</p> <p>5. أجراة وتفعيل الخريطة الصحية التي ستقوم على توزيع عادل بين الجهات؛</p> <p>6. تنظيم وتحديث العرض الاستشفائي، وخاصة قطاع المستعجلات، مع إحداث نظام فعال للإنقاذ والمستعجلات على الصعيد الوطني وصيانة التجهيزات الصحية. وفي هذا الصدد سيتم عما قريب إحداث أربع أقطاب جهوية نموذجية للمستعجلات بكل من مستشفى الفارابي بوجدة، المستشفى الجامعي ابن رشد الدار البيضاء، والمستشفى المحلي سيدي بنور، وقطب رابع بجهة مراكش بتجربة فريدة وجديدة تتجلى في توظيف و لأول مرة في المغرب مروحية طبية ستعمل على نقل الحالات الاستعجالية وخاصة بالمناطق التي تعرف صعوبة في الولوج.</p> <p>وأضاف أن الوزارة الآن بصدد ترجمة هذه الأهداف إلى إجراءات وتدابير قصد البت في تفعيلها في القريب العاجل إن شاء الله.</p>				
--	--	--	--	--



الشفهية والكتابية

02	الجلسة الأولى / 17 أبريل 2012	العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني	الدعم المالي لجمعيات المجتمع المدني	<p>شدد السيد الوزير على أن الحكومة جادة في وضع منظومة حديثة ومتطورة لضبط عملية التمويل بغية إقرار معايير عادلة، و حتى يستفيد منه كافة المغاربة العاملين في المجال المدني بطريقة معقولة ومسؤولة ومحترمة، وذلك بشراكة مع كافة المؤسسات الدستورية كالمجلس الأعلى للحسابات، بنك المغرب، مكتب الصرف إلخ.</p> <p>وأضاف أن القصد من وراء ذلك أن تصبح لدى بلادنا منظومة تتبعية دقيقة تثمن المجهود الإيجابي وتحمي المغرب من أي اختراقات يمكن لها أن تستعمل المال العام بطريقة غير معقولة، وذلك بتعاون مع البرلمانين و مكونات المجتمع المدني في إطار نهج تشاركي واضح من أجل إقرار منظومة عادلة صريحة شفافة ونزيهة تجعل الفاعل المدني فاعلا في صلب السياسات العمومية وفي إطار تحقيق التنمية الحقيقية لبلادنا.</p>
03	الجلسة الأولى / 17 أبريل 2012	الداخلية	الحكامة الأمنية	<p>أكد السيد الوزير أنه تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية المتعلقة بالمفهوم الجديد للسلطة، وتنفيذا لجزء من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، انتهجت وزارة الداخلية سياسات أمنية تتبني على المبادئ المتعارف عليها للحكامة الأمنية الرشيدة ، وتقوم بالأساس على:</p> <p>أولاً: مراجعة النصوص التشريعية لملاءمتها تدريجيا مع التشريعات الدولية المعترف والمعمول بها عالميا فيما يتعلق بالأمن والحريات مع السعي إلى التوفيق ما بين استتباب الأمن والحفاظ على أمن المؤسسات والممتلكات والأفراد، وفي نفس الوقت عدم حرمان الأفراد من حرياتهم، سواء كانت فردية أو جماعية.</p> <p>ثانياً: الحرص على تكوين العاملين أو المتعاملين مع الحقل الأمني على مبادئ حقوق الإنسان، احترام حرية المواطن وحقوقه، نبذ العنف، وتجريم التعذيب مع إدخال هذه المادة في سلك التكوين الخاص بالشرطة القضائية.</p>



الشفهية والكتابية

<p>ثالثا: إنزال عقوبات إدارية وقانونية في حق كل عون سلطة ثبت فعلا تجاوزه لهذه المبادئ أو مساهمته في العنف المجاني أو في خرق حقوق الإنسان أو الأفراد.</p>				
<p>أكد السيد الوزير أن البرنامج الحكومي تضمن في صفحته 15 التزاما واضحا بالحق في الولوج إلى المعلومة، وأن المشروع الذي أعدته الحكومة السابقة كان يخص فقط الحق في المعلومة الإدارية.</p> <p>أما بعد المراجعة الدستورية، توسع مجال المعلومة، ليشمل المعلومة بكل مكوناتها، المرفق العام، الإدارة... وتم النص على أن التقييد يجب أن يكون في إطار القانون (الفصل 27 من الدستور).</p> <p>وأضاف أنه تم تشكيل لجنة تضم عددا من القطاعات الوزارية من أجل اعتماد المشروع الأولي الخاص بمشروع قانون الوصول إلى المعلومة. وبعد المصادقة عليه سيطرح للنقاش العمومي مع الجمعيات المدنية، هيئات مكافحة الرشوة، الجمعيات الحقوقية، وذلك لأن المغرب محتاج إلى قانون لضمان حرية الوصول للمعلومة باعتباره رافعة أساسية في تخليق الحياة العامة، في مكافحة الرشوة، وفي بناء ما يسمى بالحكومة المفتوحة.</p> <p>وهذا تحدي مطروح، والأمل أنه قبل أن يحال المشروع قانون بشكل رسمي على المؤسسة التشريعية أن يخضع لنقاش تشاركي عمومي لبلوغ قانون في المعايير الدولية. علما أن المغرب من البلدان المتأخرة في هذا المجال.</p> <p>مضيفا أن هذا القانون يتضمن قيودا تهم المسائل المرتبطة بالحياة الشخصية للأفراد، أسرار الدفاع، والمعلومات التي وضع الدستور قواعد لها.</p> <p>وأضاف أنه كان متوقعا الإعلان عن هذا القانون في اليوم العالمي لحرية الصحافة، لكن التحضيرات مازالت مستمرة حتى يكون المشروع في مستوى الانتظارات والتطلعات.</p>	الحق في الولوج إلى المعلومة	الاتصال	الجلسة الثانية / 24 أبريل 2012	04



الشفهية والكتابية

05	الجلسة الثانية / 24 أبريل 2012	الصحة	ارتفاع نسبة المصابين بداء السل ببلادنا	<p>أكد السيد الوزير أنه للحد من الإصابة بداء السل، وضعت الوزارة خطة إستراتيجية وطنية لتنفيذ مختلف مكونات الإستراتيجية الدولية الرامية لحد داء السل في أفق 2015، ويسعى هذا البرنامج القضاء على مرض السل بالمغرب على المدى الطويل من خلال خفض معدل انتشار المرض بـ 50% سنة 2015 مقارنة بسنة 1990 وخفض نسبة الوفيات بـ 50% في أفق 2015 مقارنة كذلك مع 1990. وترتكز هذه الإستراتيجية على 4 محاور:</p> <p>1. المحور الأول، هو تعزيز المكاسب من خلال دعم التعبئة الاجتماعية وتشجيع الشراكات على الصعيد المحلي والوطني؛</p> <p>2. المحور الثاني، هو اعتماد مناهج جديدة خاصة بمكافحة انتشار حالات السل المقاوم للأدوية (la tuberculose résistante)، مع تعزيز واستمرار توسيع نطاق النهج العملي للصحة التنفسية (l'approche pratique de la santé respiratoire)؛</p> <p>3. المحور الثالث، هو تنفيذ إستراتيجية الدعوة والتعبئة الاجتماعية من خلال الشراكة مع المجتمع المدني الذي يلعب دورا مهما جدا، وتطوير عملية التواصل.</p> <p>إضافة إلى تفعيل دور كل من معهد باستور والمعهد الوطني للوقاية (INH)، من خلال القيام بأبحاث ميدانية مع مختلف الشركاء في برنامج محاربة داء السل.</p>
06	الجلسة الثانية / 24 أبريل 2012	الطاقة والمعادن والماء والبيئة	النجاعة الطاقية	<p>أكد السيد الوزير أن التصريح الحكومي تضمن عدة برامج لتنمية الطاقات المتجددة، منها: المشروع المندمج للطاقة الريحية، والمشروع المغربي للطاقة الشمسية، وهذه البرامج ستمكن في أفق 2020 من:</p>



الشفهية والكتابية

<p>أولاً: تقليص استيراد حاجيات بلادنا من الطاقات وتوفير ما يعادل 2,5 مليون طن من المواد البترولية؛</p> <p>ثانياً: ستمكن هذه البرامج من تجنب انبعاث ما يناهز 9 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون.</p> <p>أما بخصوص الطاقة الكهرومائية، فالمغرب كان من الرواد على الصعيد الإفريقي وعلى الصعيد الدولي و في برنامج 2016- 2017 سيتم إنجاز محطة الضخ عبد المومن، و مركب كهرومائي "لمدز منزل" بجهد يصل إلى 170 ميغاواط.</p> <p>وبإنجاز هذه البرامج ستصبح الطاقات المتجددة تمثل 42% من مجموع القدرة المنشأة في المغرب في أفق 2020 ، 14% في شق الطاقة الشمسية، 14% في شق الطاقة الريحية، و 14% في شق الطاقة الكهرومائية.</p> <p>وأضاف أن للوزارة برنامج يهدف إلى تحسين النجاعة الطاقية وذلك بتخفيض استهلاك بلادنا للطاقة ب 12% في أفق 2020.</p>				
<p>أكد السيد الوزير على أن أي استقرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي لا يمكن أن يتحقق دون استقرار هذه الطبقة الهامة في البنية الاجتماعية لبلادنا، وهو ما أكد عليه جلالة الملك في خطاب العرش لسنة 2008، حيث عبر عن الإرادة الراسخة في " ضرورة أن يكون الهدف الاستراتيجي لكافة السياسات العمومية هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكيل القاعدة العريضة وعماد الاستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع"، وأنه تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية في هذا الإطار اعتمدت الحكومة في برنامجها الحكومي على مقاربة تشاركية تروم تحقيق نمو شامل يضع المواطن في صلب التنمية المستدامة، مؤكدة على تنمية هذه الطبقة بهدف دعمها وتنميتها وتوسيعها وذلك من خلال:</p> <p>✓ تشجيع الارتقاء الاجتماعي،</p> <p>✓ جعل المدرسة في صلب هذا الارتقاء،</p>	تطوير ودعم الطبقة الوسطى	الشؤون العامة والحكامة	الجلسة الثانية / 24 أبريل 2012	07



الشفهية والكتابية

<p>✓ تحسين قدرتها الشرائية، ✓ تجويد شبكات الحماية الاجتماعية، ✓ تحسين العرض الصحي، والعرض على مستوى التعليم والثقافة والسياحة والترفيه والعرض على مستوى النقل العمومي. ولتحقيق هذه الأهداف عمدت الحكومة إلى اتخاذ مجموعة من التدابير تهم:</p> <p>1. العمل على إصلاح نظام المقاصة وذلك بغرض تحقيق توازن بين مختلف الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لهذا النظام، عن طريق صياغة نظام جديد للحماية الاجتماعية في إطار مقاربة تشاركية وشمولية ومتداخلة تمكن من جهة من تطوير آليات المساعدات الاجتماعية للطبقات الفقيرة ومساعدتها على الارتقاء لمستوى الطبقة المتوسطة، ومن جهة أخرى تحسين آليات الحماية للطبقات المتوسطة مع ضمان تنافسية الاقتصاد الوطني.</p> <p>2. تعزيز التآزر والتضامن الاجتماعي بين مختلف الطبقات عبر المساهمة المباشرة، أو استرجاع الدعم من طرف بعض المستعملين للمواد المدعمة، فاعلين صناعيين أو أفراد.</p> <p>3. تعزيز حرية الأسعار والمنافسة مما سيمكن من محاربة الاحتكار، ضمان الشفافية في المعاملات التجارية والخدمات وكذا تعزيز آليات حماية المستهلكين.</p>				
<p>أكد السيد الوزير على أن ميناء الناظور يندرج ضمن السياسة المينائية 2030 ، التي تضم بالإضافة إلى إصلاح المواني المتخصصة في عدد من المجالات بما فيها مواني الصيد، إحداث موانئ جديدة لكي يكون المغرب حاضرا في</p>	<p>مأل مشروع ميناء الناظور الغرب المتوسط</p>	<p>التجهيز والنقل</p>	<p>الجلسة الثالثة / 08 ماي 2012</p>	<p>08</p>



الشفهية والكتابية

<p>بحره في إطار التنافس الدولي على البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. وأضاف أن الدراسات هي قيد الإنجاز ، ويتعذر الخوض الآن في التفاصيل لأن ذلك يعني الالتزام بمواعيد، لكن الدراسات ستنتج وأنه قبل نهاية سنة 2012 ستكون الصورة واضحة حول برمجة هذا الميناء، لأنه ميناء مكمل للميناء الأطلسي في طنجة وسيجعل المغرب حاضرا بقوة على مستوى البحر الأبيض المتوسط.</p>				
<p>أكد السيد الوزير على أن إصلاح أنظمة التقاعد يعتبر من الإصلاحات الكبرى التي تعترم الحكومة مباشرتها خلال هذه الولاية، وذلك انسجاما مع ما جاء في البرنامج الحكومي. وفي هذا الإطار انكبت لجنة تقنية بالتعاون مع مكتب دراسات على هذا الملف وتوصلت إلى نتائج من شأنها أن تساهم في تنوير رأي المتدخلين في الملف بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد. كما بادرت الحكومة بعد تنصيبها على تسريع وتيرة تلك الاجتماعات التقنية التي تشارك فيها النقابات الأكثر تمثيلية، حيث عقدت 5 اجتماعات كان الهدف منها، أولا وقبل كل شيء، دراسة ما تم تقديمه من طرف مكتب الدراسات، وكذا مكتب العمل الدولي حول هذا الملف. وأضاف أن هناك 5 سيناريوهات مطروحة للنقاش تنطلق من العديد من الخيارات، تبدأ من الحفاظ على تركيبة منظومة التقاعد ببلادنا كما هي الآن، مع الاكتفاء بإدخال إصلاحات على مستوى مقاييس عمل الأنظمة الحالية بغية ضمان الديمومة، إلا أن الإشكالية بخصوص هذا السيناريو، هو أن ذلك يقتضي الرفع من نسبة مساهمة المنخرطين، موظفين منهم أو أجراء، وكذا نسبة مساهمة الدولة و المقاولات.</p>	<p>آفاق إصلاح نظام التقاعد</p>	<p>الاقتصاد والمالية</p>	<p>الجلسة الثالثة / 08 ماي 2012</p>	<p>09</p>



الشفهية والكتابية

أما الخيار الثاني فيسعى إلى اعتماد نظام تقاعد أساسي وطني وحيد لفائدة جميع النشيطين، ونظامين تكمليين أحدهما للقطاع العام والآخر للقطاع الخاص.
واستطرد قائلاً أن الهدف الذي تصبو إليه الحكومة "هو أن نصل جميعاً في إطار توافقي- على الأقل - إلى التوجه الأنسب قصد تقديمه للسيد رئيس الحكومة، باعتباره رئيس اللجنة الوطنية التي ستبت في هذا الإصلاح، وذلك في أقرب وقت ممكن".